المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار
اسم الكاتب: م.د. مالك دحام متعب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2169
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار

م.د مالك دحام متعب(*)

المقدمة :

تكتسب العلاقات العراقية . مع دول الجوار أبعاد إستراتيجية مهمة ، ويفرض الموقع الجغرافي ميزةً على تلك العلاقات ، ويقدم العراق أنموذجا بارزا في تأثير ألمتغير الجغرافي على إستراتيجيته العامة ، والأحداث السياسية على الساحة العراقية في مجمل مرتكزاتها تحمل الكثير من التأثيرات على سياسة العراق الداخلية والخارجية . وتشكل دول الجوار العربية والإسلامية المكونات الجغرافية المؤثرة في العراق خاصة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ .

وفي ضوء ذلك ازدادة اهمية العراق ليصبح مجالا حيويا للتنافس الإقليمي ومن ثم التصارع الدولي عليه ، وقد ساعد في ذلك الانقسام الداخلي في المشهد العراقي ، مما دفع دول الجوار العربية وغير العربية لممارسة نفوذها في الدفع بهذا الاتجاه ، وقد تكون هذه الأدوار متفاوتة في مدى قوة تأثيرها في المشهد السياسي العراقي .

أهمية البحث :-

ان اختيار الباحث لموضوع علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار يعود الى النقاط الاتية : -

١:- ان العراق أصبح بعد الاحتلال الأمريكي ساحة للتنافس ومن ثم الصراع الإقليمي والدولي بين القوى الفاعلة في المنطقة لما يتسم به من أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية

٢:- أن العراق كان ولا يزال يمثل مركز الجذب والثقل الاقتصادي والاستراتيجي لدول الجوار العربية وغير العربية .

هدف البحث :-

-يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة لما قد تستقر عليه العلاقات العراقية مع دول الجوار العربية وغير العربية . التركيز على وجود تحديات داخلية وخارجية تحول دون تطبيع علاقات العراق مع دول الجوار في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي ، لوجود نقاط تقاطع غير محسومة في تلك العلاقات

إشكالية البحث : -

تكمن اشكالية البحث في ان علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار العربية وغير العربية لم تكن على وتيرة واحدة ، بفعل المتغيرات الداخلية للعراق ، ناهيك عن المتغرات الاقليمية، وامكانية تاثير هذه المتغيرات في النظام العراقي او في علاقات العراق الخارجية ويمكن اجمال مشكلة البحث فيما يلي :-

- يتجه مسار العلاقا ت العراقية مع دول الجوار باتجاه التصارع وليس التعاون .
- لم يستطع العراق ان يلعب دورا ايجابيا في احداث المنطقة رغم توفر الامكانات لذلك.
- لم يستطع العراق الاستفادة من تحالفه مع الولايات المتحدة الامريكية في تحسين علاقاته بجيرانه الذين يعد معظمهم لها حلفاء.
- عدم القدرة على اعطاء صورة واضحة لوضع العراق غير المستقر امنيا وسياسيا .

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين

- لا توجد ستراتيجية واضحة يمكن البناء عليها .

فرضية البحث :-

يقوم البحث على فرضية فحواها وجود تحديات سياسية واقتصادية اخذت وتيرة تصاعدية بعد الاحتلال الامريكي تحول دون تطبيع علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار .

منهج البحث :.

لقد استعان الباحث بالمنهج النظمي (systemically-approach) والمنهج التاريخي (historical-approach) لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين التاريخ والسياسة مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لدراسة علاقات القوى الفاعلة في المنطقة مع العراق ومدى تاثير الولايات المتحدة الامريكية في هذه العلاقات ، وفي ضوء ذلك تحددة هيكلية البحث بالمباحث الاتية: -

هيكلية البحث :-

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين الاول العلاقات العراقية –مع دول الجوار العربية (العلاقات العراقية – السورية ، والعلاقات العراقية – الاردنية ، ومن ثم علاقات العراق مع الكويت ، واخيرا العلاقات العراقية – السعودية) اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى العلاقات العراقية – مع دول الجوار غير العربية (العلاقات العراقية – التركية ، ومن ثم العلاقات العراقية – الايرانية) . واخيرا الخاتمة والمصادر.

المبحث الاول :- العلاقات العراقية –مع دول الجوار العربيــة :-

١- العلاقات العراقية . السورية :-

تكتسب العلاقات العراقية السورية أهمية كبيرة لثقل البلدين الاستراتيجي وتاثيرها على مجريات الإحداث العربية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، لكن المتتبع لهذه العلاقة يرى أن الغالب عليها سمة الصراع وعدم الانسجام بين حكومات البلدين ([1]).الا ان مجريات الأحداث الدولية ومتغيرات التوازن الدولي في الاونة الأخيرة فرض على سوريا أتباع إستراتيجية جديدة لإخراجها من عزلتها الإقليمية مع سعيها الحثيث في استغلال علاقاتها مع العراق في السير بهذا الاتجاه .

وتمتلك سوريا من الآليات والوسائل اللازمة لحماية مصالحها في العراق التي يمكن أن تؤثر على مستقبل العملية السياسية فيه بعد الانسحاب الأمريكي، فسوريا كانت الحاضنة المهمة لرموز الحكومة الحالية قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، واستمرت في نهجها السابق باحتضانها لرموز المعارضة العراقية للحكومة الحالية ، وهذه الإستراتيجية تميزت بها سوريا عن غيرها من دول الجوار العربية والإسلامية ، فعندما كانت تتفق مع إيران يوما في احتضانها للمعارضة العراقية اختلفت معها حاليا، لان الأيدلوجية القومية التي تتبناها سوريا لا تتماشى مع الخط الإيراني في العراق([2]) ، اذ تسعى دوما أن يكون لها تأثير في الحكومة العراقية الحالية وهذا ما نراه في الوقت الراهن، ولهذا فان الحكومة السورية لم تتوان في العمل ضد الحكومة العراقية في حالة تعرض مصالحها للخطر معتقدة ارتباطها بالاتفاقية العراقية – الأمريكية التي تعدَها سوريا معادية لها ،لاسيما وان الولايات المتحدة الأمريكيةتوظَف سياستها الخارجية لضمان أمنها ومصالحها

---

(١)–عامر كامل احمد ، العلاقات العراقية– السورية ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد٢٠٠٩،١٨١،ص٩

(٢)– ليلى نقولا الرحباني ، مستقبل العلاقات الإقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق ٢٠١٠/٨/٣١ شبكة الانترنت . على الرابط http://asrar-alsharq.net/news/permalink/7923.html

الحيوية عبر زيادة قوتها في جميع المستويات ،انطلاقا من الترابط الكبير بين متطلبات أمنها القومي ومعطيات قوتها على الصعد كافه([٣]).

أما المتغير الآخر الذي ستسعى سوريا إلى أتباعهأن يكون لها نفوذ في مستقبل العملية السياسية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي هو الجانب الاقتصادي ،لاسيما في ما يتعلق في أعادة فتح خط أنابيب النفط (كركوك . بانياس) .

أن أعادة فتح هذا الخط من شأنه توفير وقود منخفض التكلفة فضلا عن الإيرادات المهمة التي يوفرها لخزينة الحكومة السورية عن طريق رسوم العبور ، ومن هنا يتبين أن الاهتمام السوري في العراق بعد الانسحاب الأمريكي سينصب في عدة اتجاهات أهمها الجانب الأمني والاقتصادي وتوجهات الحكومة العراقية المستقبلية ، لان ظهور عراق غير مستقر يهدد بالتأكيد النظام القومي السوري واستقراره السياسي والاقتصادي . ومن ثم يمكن القول أن العلاقات العراقية السورية هي مرآة عاكسة لواقع توازن القوى الإقليمي من جهة ، وخرائط التحالفات والصراعات التي تحدث في الشرق الأوسط من ناحية أخرى([٤]).

٢– العلاقات العراقية . الأردنية :–

يعد العراق الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردنيين ،لانه العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر الخارجية . ، وقد تراوح موقف الحكومة الأردنية من الحكومة العراقية بين الاعتبارات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية ، لكن الجانب الأمني فرض نفسه كمتغير مؤثر على مجمل علاقات البلدين ، وأتضح ذلك جليا على علاقات البلدين منذ تفجيرات فنادق العاصمة عمان عام ٢٠٠٥، وبعد التحسن النسبي للوضع الأمني تغيرت أولويات السياسة الأردنية باتجاه الجانب الاقتصادي مع تشديدها على الجانب الأمني ، لكن الأردن يعاني ضعفا في علاقاته السياسية مع الحكومة العراقية الحالية لاعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية لكلا البلدين مع الجانب الايراني ، لكن الاردن يدرك تماما إن العراق متنفسه وعمقه الاستراتيجي ستدفعه مصالحه إلى توطيد العلاقات مع الحكومة الجديدة في العراق أيا كانت توجهات هذه الحكومة القومية أو العرقية ، من ثم سيفرض عليه الواقع الداخلي والخارجي للخروج من مشاكله الاقتصادية وإمكانياته المحدودة إلى فضاء الفرص الاقتصادية المتاحة له في العراق واضعا في إستراتيجيته المنافع الاقتصادية الهائلة التي حصل عليها من العراق ، ويكفي التذكير بكميات النفط الكبيرة التي يحصل عليها مجانا من العراق بأسعار ليست تفضيلية وإنما أسعار رمزية وزهيدة ولسنوات طويلة ([٥]).

لقد اتخذت السياسة الأردنية حالها حال دول الجوار الأخرى للعراق (باستثناء تركيا) موقفا سلبيا تجاه العراق ، وشاركت مشاركة فعليه في الدفع باتجاه إسقاط حكومته السابقة ووفرت دعمها اللوجستي للعدوان على العراق في عام ٢٠٠٣، على الرغم من إمكانياتها المحدودة في هذا الاتجاه ، وبعد الاحتلال أخذت الأجندة الواقعية تفرض نفسها على الواقع العراقي ودول الجوار وقد أخذ كل حصته من هذا الواقع سواء في حالته الأمنية أو الاقتصادية والإحداث التي لم تنته بعد ، والاحداث التي كانت بعيدة التوقع باتت في متناول اليد ، وتعددت الهواجس الأردنية اتجاه العراق

---

(٣) كوثر عباس الربيعي ، العراق في المنظور الأمريكي ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٣٦) ،جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٨) ، ص ٢٥

[٤]محمد السعيد إدريس ،العلاقات العراقية السورية بين التحديات الأمنية وخرائط التحالفات الإقليمية ، شبكة الانترنت على الرابط http://www.almokhtsar.com/node/19892

(٥) سداد مولود سبع ، العلاقات العراقية الأردنية : دوافع البقاء والاستمرار ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،أوراق دولية ، العدد١٨٢، تشرين الأول ، ٢٠٠٩، ص١٣

في الوقت الحاضر. لذلك نرى أن الأردن قد اختط لنفسه الاستمرار في دعم الحليف الأمريكي على الرغم من إن هذا الدعم يشكل تهديدا يتجاوز الحد المقبول على صعيد التوازنات بين القوى الوطنية الأردنيةبما فيها المعارضة داخل الأردن ومكونات المجتمع الأردني ، وبين مصالحه القومية ودوره العروبي، فهو يرى في تعميق العلاقات مع مختلف الأطراف العراقية هدفا أساسيا لرسم المعادلة العراقية بما يحقق مصالحه الوطنية . وبذلك يكون الأردن قد خرج من عنق الزجاجة المتمثلة بمحدودية الإمكانيات لاداء دور اكبر في المشهد السياسي العراقي سواء في تشكيل المعادلة العراقية لضمان أمنه الداخلي سياسيا واقتصاديا [٦]. أو في مجال أمنه الخارجي وعلاقاته الإقليمية والدولية.

٣ – العلاقات العراقية – الكويتية :–

منذ عام (١٩٣٢) تاريخ حصول العراق على استقلاله السياسي[٧] ، وعندما كانت الكويت محمية بريطانيا ، وعلاقة العراق مع الكويت لم تعرف الاستقرار ، وأسباب عدم الاستقرار كثيرة منها تبعية الكويت لولاية البصرة بوصفها قضاء من هذه الولاية في زمن الدولة العثمانية[٨]، والاختلافات الحدودية بين الطرفين لكن هذه العلاقة أخذت منحاً ايجابيا أبان الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) لما قدمته الكويت من دعم للعراق في تلك السنوات ، وسرعان ما تدهورت هذه العلاقة لتعود إلى سابق عهدها بسبب الاختلافات الحدودية ومطالبة الكويت لديونها بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وإقدام الكويت مع دولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة إنتاجهما من النفط ، ليؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر النفط ليصل سعر البرميل إلى (١٢) دولار ، واثر ذلك سلبا على الاقتصاد العراقي المنهك أساسا ويزيد من خسائره لتصل إلى اكثر من (٧) مليار دولار سنوياً ، ليقود ذلك الامر الذي انتهجه العراق الى اجتياح الكويت في (٢) آب (١٩٩٠) . وبعد ستة أشهر أخرجت القوات العراقية من الكويتبالقوة العسكريةللتحالف الدولي (الثلاثيني) الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار مايسمى بـ (العدالة والشرعية الدولية).

وفي عام (١٩٩٤) فرضت الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين العراق والكويت بالاعتماد على المقترح الذي قدمه نوري سعيد (رئيس الوزراء العراقي الأسبق) في عام (١٩٣٢) والمحضر الموقع بين الكويت والعراق عام (١٩٦٣)، لكن العلاقات لم يتم تطبيعها . ويبدو أن الجارة الكويت سائرة على هذا الطريق في حل مشكلاتها مع العراق ، لأنها ترفض التنازل عن ديونها كغيرها من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى ، وتقف بوجه العراق لتحول دون أخراجه من الفصل السابع وترسم حدودها مع العراق بصورة تعسفية وأخذه بالتجاوز على آبار النفط العراقية المشتركة مع إصرار إعلام الكويت وبرلمانيها وساستها على الاجهار باهانة العراق والعراقيين . ناهيك عن عدم منح تأشيرات سفر لعموم العراقيين للدخول إلى الكويت لذلك فأننا نرى مستقبل علاقات العراق مع الكويت لا يمكن أن تأخذ منحىً ايجابيا ما لم تحل القضايا المعلقة بين البلدين والتي تتمثل بما يلي [٩]:–

١– التعويضات :– والتي تقدر قيمة ما اقر منها على العراق ب (١٧٧.٦) مليار دولار وأقرت الأمم المتحدة منها ٣٧.٢ مليار دولار استلمت الكويت منها (٩.٣) مليار دولار

٢– الديون :– تقدر ديون الكويت على العراق (١٣.٢) مليار دولار بدون الفوائد المالية .

---

[٦] **لمزيد من المعلومات :– أنظر العلاقات الأردنية العراقية ، قسم البحوث والدراسات ، عمان ، نيسان ٢٠٠٥ ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت .على الرابط http://www.airss.net/site/2011/08/20**

[٧]. **غانم محمد الحفو. المفصل في تاريخ العراق المعاصر ، (بغداد:دار الحكمة، ٢٠٠٢) ص ٤٨٠، ٢٠٠٢) ص٣٧٥-٣٧٦٨). لونكريك،** ستيفن هـ ي مسلي. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر الخياط، **الطبعة السادسة(** بغداد

(٩)صحيفة الحياة اللبنانية في ٢٠١٠/٨/٣٠>

٣- مسألة الحدود:- رغم أن الحدود قد تم تحديدها عام ١٩٩٤ إلا أن هناك حيفا قد أصاب العراق من خلال التجاوز على مساحات لا يستهان بها من الأرض العراقية ووافق عليها العراق في حينها مرغما نتيجة الظروف التي رسمت بها الحدود .

٤- حقول النفط المشتركة:- تمتد حقول النفط المشتركة على جانبي الحدود العراقية الكويتية ، ففي شمالي الكويت مجموعة من الحقول النفطية أهمها الروضتين وبحره والصابرة ، وفي جنوبي العراق حقول الزبير والقرنه وجزيرة مجنون ، وهناك حقل مهم يمتد في أراضي البلدين من الشمال إلى الجنوب ويقع إلى الغرب من منفذ صفوان – العبدلي يسمى من قبل الكويت ألرتقه فيما يطلق عليه العراق أسم الرميلة ، ومشكلة الحقول المشتركة تتركز في هذا الحقل اذ تقوم الكويت في استغلاله عن طريق الحفر الأفقي تحت الأرض .

٥- إشكالية ميناء مبارك الكبير :- التي بدأت تتصاعد في الفترة الأخيرة .

تتخذ الكويت موقفا صلبا ومتشددا من العراق بالرغم من كل ما حدث وتقيم موانع كثيرة منها حفر خندقا حدودي وسورا مكهربا وأبراج مراقبة بصرية وحرارية ، كما أنها أقامت منفذا وحيدا لعبور المدنيين والبضائع للعراق ، في حين تفتح كل إمكانياتها اللوجستيه وتقيم منفذا إستراتيجيا لحركة نقل المعدات العسكرية لقوات الاحتلال الغازية متخذة من ميناء الشعيبة مكانا لتلك الحركة ، لذلك نرى أن سياسة الكويت الخارجية محدودة الأفق ومقيدة الأبعاد ، إذ أنها لا تتوقع أن يتمتع العراق بأي نوع من الاستقرار في السنوات المقبلة لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي وتزايد النفوذ الإيراني ، مع استمرار الحساسيات الأمنية والمذهبية في العراق .

٤- العلاقات العراقية –السعودية :-

لا يختلف تاريخ العلاقات العراقية – السعودية عن غيره من دول الجوار غالبا ما يكون مشحونا بالريبة وعدم الاستقرار ويتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية علما أن فلسفة الحكم مختلفة تماما في كلا البلدين . فبينما تقوم فلسفة الحكم في المملكة العربية السعودية على نظام ملكي وراثي بعيدا الديمقراطية ، ينتهج العراق فلسفة راديكالية تستند على تصور علماني قائم على شكل ديمقراطي نيابي أستمر في العراق منذ تأسيس العراق الملكي عام (١٩٢١) إلى نظام جمهوري عام (١٩٥٨) وأخيرا إلى نظام تعددي بعد الاحتلال الأمريكي عام (٢٠٠٣) وهو ما يناقض نظام الحكم السعودي .

لقد كانت السعودية أول المؤيدين لغزو العراق وقدمت لذلك كل إمكاناتها وطالما دفعت بهذا الاتجاه ضد نظام الحكم السابق . اذ يسيطر على العقل السعودي فكرة مفادها (أن العراق دولة عسكرية مستبدة تميل بطبعها إلى تهديد جيرانها بفضل جيشها القوي وقاعدتها الصناعية مع توفر كل مستلزمات القوّة والتوسّع) أضف إلى كل ذلك الإيديولوجية التي يتبناها النظام السابق [١٠]، دفع ذلك السعودية وغيرها من دول الخليج العربي مع بروز ظاهر ومتميز للدور القطري بهذا الاتجاه ، ولمحدودية الأفق الاستراتيجي لهذه الدول وتقيدها بالمتغير الأمريكي والمخططات الأمريكية دفعها إلى اتخاذ مواقف مساندة للاحتلال الأمريكي ومخططاته ولكن ما أن وقع الاحتلال حتى وجدت نفسها الخاسر الأكبر في عملية التغيير الحاصلة في المشهد العراقي مع إدراكها وغيرها من دول الخليج أنها قد سلمت العراق مع دولة الاحتلال على طبق من ذهب إلى إيران التي ربحت معركة لم تدخلها ونصرا لا تحلم به . على اعتبار إن العراق ساحة

---

(١٠) – يسرى مهدي صالح ، العراق في منظور السياسة الخارجية السعودية ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الخامس ، حزيران ٢٠١٠،ص١

للصراع والتنافس مع إيران ، وبذلك أصبحت إيران من أهم الدول الفاعلة في المنطقة [11] بعد أن كان العراق قد حيدها قبل عام ٢٠٠٣، بناءا على ذلك يبدوا أن الخلافات العراقية السعودية قائمة لا محال وأن الاختلاف في سياسة البلدين قد تشهد تطورا دراماتيكيا في الفترة التي تلي الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام ٢٠١١حيث يمكن وضع بعض التصورات السعودية لعراق ما بعد الانسحاب الأمريكي :-

- ترغب السعودية في عراق مستقر نسبيا يمتلك قوة عسكرية وأمنية قادرة على ضبط الأمن الداخلي ، لكنها مقيدة ومحدودة القدرة على التحرك خارجيا .
- ترغب السعودية في انحسار النفوذ الشيعي في العراق ، لان ذلك يؤدي إلى مطالبات بحقوق سياسية وثقافية للشيعة في السعودية . وقد بدأت بوادر ذلك من خلال المحاولات المتكررة للشيعة في السعودية للقيام بمظاهرات معارضة للحكم السعودي لكنها جوبهت بنوع من القوة والحزم لمنعها من الظهور .
- ترغب السعودية في عدم تبني الفيدرالية في العراق لان ذلك قد يمكن إيران من تقوية نفوذها في جنوب العراق مما يؤدي بالنتيجة التأثير على وحدة السعودية ومطالبة شيعتها بذات المطالبة الفيدرالية .

كذلك فان المشهد السياسي العراقي سيشهد تنافسا اقتصاديا بين السياسة النفطية للعراق وسياسة النفط السعودي لاختلاف رؤى الطرفين وتعارض مصالحهما ، ويذكر إن المملكة العربية السعودية تمتلك اكبر احتياطي عالمي مؤكد من النفط يقدر بنحو (٢٦٧) مليار برميل بينما العراق وحسب الاستكشافات الأخيرة قد يقلب هذه المعطيات لصالحه ويفوق السعودية باحتياطه النفطي . وتنتهج السعودية سياسة نفطية تهدف إلى الحفاظ على مستويات الطلب وعلى حصتها في سوق النفط العالمية([12]) البالغة (١٢) مليون برميل يوميا على المدى الطويل ، وهذا ما يخدم الولايات المتحدة الأمريكيةوالدول الغربية ، وحالياً تبدو هذه السياسة غير متوافقة مع سياسة النفط العراقية التي تهدف إلى الحصول إلى الإيرادات على المدى القصير لمواجهة كلف إعادة الأعمار وتسوية الديون وسد ودفع التعويضات الباهظة .

بناءاً على ما تقدم فأن السعودية تحاول إقامة علاقات سياسية مع العراق لخلق نوع من التوازن بين النفوذ الإيراني والمصالح العربية ، وبالتأكيد كان ذلك بدفع مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أدركت أن النفوذ الإيراني أصبح المحرك الأساسي في الأحداث العراقية . وبالمقابل نرى أن السياسة الأمريكية تضغط على العراق للتوجه نحو العرب ودول العالم الأخرى ليكون العراق فاعلا في الساحتين العربية والإقليمية ([13]) مع التركيز على أنه عنصر فعال في مسار الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب ، لذلك نرى أن الدور السعودي سيعتمد على بناء إستراتيجية متوازنة مع الحكومة العراقية مع التركيز على بناء إستراتيجية فاعلة في الساحة العراقية معتمدة على الدعم الأمريكي للدفع بهذا الاتجاه ، مع التأكيد على عدم قطع العلاقات مع المعارضة العراقية التي تتفق معها وربما تعتمد عليها مستقبلا لكبح النفوذ الإيراني المتزايد في العراق وهذا لا يعني توافق المعارضة العراقية مع مخططات الولايات المتحدة

---

[11] - weherey , Fred,((Saudi Arabia : shites ressimistic on reform but push for reconciliation , June , 2007 .p55

(١٢)– سعد سلوم ، العلاقات السعودية العراقية ، تنافس وعمق تاريخ وتحديات مشتركة ، جريدة الصباح العراقية ٢٠٠٨/١١/٢٢.

(١٣)–لمزيد من التفصيل أنظر :– عبد الوهاب محمد ، الرؤية الأمريكية لتشكيل الحكومة العراقية ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، شبكة الانترنت . على الرابط

http://mi62.net/news_view_4313.html

الأمريكية لكنه قد يكون تكتيك مرحلي لفترة محدودة للوقوف بوجه عملية هيكلة ألنموذج السياسي العراقي الجديد القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية.

أخيرا فأن المراقب المنصف يرى أن التوجه السعودي أو العربي يجب أن يكون نابع من الرغبة الذاتية لتأكيد روابط الأخوة العربية والمصالح المشتركة ، وليس بناءا على أجنده أمريكية لدعم إستراتيجيتها في العراق والمنطقة ، لان كل المتغيرات الدولية والإقليمية أثبتت وبما لا يقبل الشك أن العراق كان عنصرا فاعلا في المعادلة الدولية الإقليمية لكن الإستراتيجية الأمريكية في العراق أثبتت خطأها بعد أن أخلت بتوازن القوى في المنطقة من خلال تدميرها لقدرات العراق الإستراتيجية ، لذلك يجب على دول الجوار العربي للعراق أن تغرس في نفس الإنسان العراقي إشارات ايجابية ورغبة صادقة لخدمة المصالح المشتركة وان تمحو من ذاكرة الإنسان العراقي تلك المواقف الرسمية التي تم رصدها من قبل الدول العربية وخاصة السعودية التي قدمت كل الدعم اللوجستي والمعنوي والمادي للغزو الأمريكي للعراق من ١٩٩١وحتى ٢٠٠٣.

المبحث الثاني :– العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية :–

١– العلاقات العراقية – التركية :–

أن تركيا مثلها مثل باقي الدول المجاورة للعراق تشعر أن تطورات الأحداث الدراماتيكية بعد تشكيل الحكومة العراقية في الانتخابات الاخيرة والانسحاب الأمريكي نهاية عام ٢٠١١ ، سوف يكون لها تأثير على الأمن القومي التركي وإنها سوف تواجه تحديات إستراتيجية تهدد كيانها ووحدتها . فقد يتجه اكراد العراق الى محاولة اعلان الدولة الكردية او التهديد بذلك وينسحب ذلك سلبا بالنتيجة على اكراد تركيا خاصة وعموم المنطقة ، ويُعد ذلك تهديدا لوحدة تركيا التي ترى في المتغير الكردي عنصرا رئيسيا في امنها القومي .

لذلك نرى أن تركيا اليوم تختلف جذريا عن تركيا ٢٠٠٧ وما قبلها . فقد اختطت لنفسها سياسة التكييف السلبي وابتعدت عن الشأن العراقي متخذة من عدم التعامل مع المسالة الكردية منهجا ثابتا في سياستها مع تأكيدها على وحدة وسلامة الأراضي العراقية ، فيما نرى اليوم قد تحولت سياستها الخارجية في اتجاه التكييف الايجابي [١٤]، بعد أن شعرت إن تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر لها دورا سياسيا كبيرا في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدا شماله لذلك نرى أن تركيا تطمح إلى أن يكون العراق بعد تشكيل الحكومة الحالية عراقا موحدا في الداخل للأسباب التالية :–

- أن عراقا موحدا يضمن عدم قيام دولة كردية في شماله .
- أن عراقا موحدا يضمن أمن الأقلية التركمانية في كركوك وان لا تقع كركوك في أيدي الأكراد .خشية أن تتحول ذات يوم بنفطها الوفير إلى مصدر دخل لإقامة الدولة الكردية .
- أن عراقا قويا وموحدا سوف يحول دون أن يكون لشماله الكردي ملاذا آمنا لحزب العمال الكردي الذي يحصل على الدعم اللوجستي من حاضنته الشعبية في الشمال العراقي .

عموما أن السياسة التركية تسعى لإقامة علاقات قوية ومتوازنة مع الحكومة العراقية الحالية وجميع مكونات الشعب العراقي ودعم قيام حكومة مركزية قوية بحيث تصبح قادرة على القضاء على أي أمل كردي بالانفصال عن العراق ، لذا فأن تركيا تسعى كما دول الجوار العراقي للدفع بهذا الاتجاه الذي يقف حائلا بوجه أي دعم لتقسيم العراق وبقائه

---

(١٤) – نظير محمود أمين ، موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى (بحث غير منشور) ، ٢٠١١، ص٨.

موحدا . كذلك يهم تركيا الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها المتعددة في العراق إضافة إلى الأهمية الكبرى للنفط العراقي الذي يمر عبر خط كركوك – جيهان الذي يوفر لتركيا موارد دخل هامة . لذلك نرى إن تركيا تسعى لتكون دولة مؤثرة وذات حضور في الساحة الإقليمية والعالمية متخذة آليات لاتتصل فقط بالبعد الإسلاميوأعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية بل اخذ في الاعتبار التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا([١٥]).

٢–العلاقات العراقية – الإيرانية :–

يعد موضوع العلاقات العراقية الإيرانية من أهمالموضوعات وأكثرها حساسية ، ولعل البلد الأكثر تأثيرا في الواقع العراقي حاليا وفي المستقبل نظرا لما تمتلكه ايران من قدرات ملموسة وواقعية لجعل المصالح العراقية مرتهنة إلى حد كبير بالمصالح الإيرانية الحيوية ([١٦]) ،فايران لها رغبة غير محدودة وحوافز قوية في التدخل في الشأن العراقي لما لتطورات العراق من تأثير مباشر على مصالح إيران القومية والإستراتيجية ([١٧])لأسباب عديدة لها علاقة بمعادلة توازن القوى والصراع الدولي والإقليمي في أكثر مناطق العالم حيوية للحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي . إذا أن إيران لديها نفوذ واسع على قوى سياسية حاكمة في العراق ، فضلا عن أنها استطاعت أن تمد نفوذها داخل مناطق وقوى أما رافضة لها أو مختلفة معها عقائديا ، وبذلك يبدو أن الملف العراقي بالنسبة لإيران جزء أساسي من إستراتيجيتها الخارجية الشاملة، والتي تهدف من خلالها امتلاك جميع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية التي تسمح لها بحماية مصالحها الإستراتيجية الكبرى ، وتصبح قوة إقليمية فاعلة تؤثر على عملية التوازن الإقليمي ، وبذلك سوف تكرس إيران دورها الإقليمي لتبنيها كل ما يلزم من أدوات القوة الإقليمية في العراق وسواه التي تؤمن لها القدرة والنفوذ للتأثر على مجريات الوضع الإقليمي كما يهم طهران أن تستخدم كل ما يمكن لها من أدوات القوة والقدرة للتأثير على التطورات السياسية والإقليمية في الشرق الأوسط واسيا الوسطى بما يتسق ومصالحها الإستراتيجية والإيديولوجية .

فأوراق إيران في المعادلة العراقية كثيرة ومتعددة ، فهي على علاقة تاريخية مع جزء مهم من المؤسسة الدينية العراقية ، وهي في ذات الوقت لها روابط وثيقة مع العديد من الأحزاب السياسية العراقية([١٨])لذلك نرى أن قوة النفوذ الإيراني على القوى السياسية العراقية برز واضحا بعد انتخابات ٢٠١٠ ، ، ونجحت مساعيها في توحيد الجهود لاختيار المرشح لقيادة الحكومة وبما يتوائم وسياستها الخارجية .

من هنا بدأت إيران باتخاذ إجراءات أكثر وضوحا في تحقيق مصالحها ومطامعها في العراق فقد تجاوزت على حقول النفط العراقية (الفكه وجزء من حقول مجنون) ، واستولت على ما مقداره (٢٥٠) ألف برميل يوميا ، أي ما يزيد على مليار دولار شهريا ، ومن جانب أخر صرح مسؤول لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني أنه ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة فأن إيران تطالب العراق بخسائر حرب الخليج الأولى البالغة (١٠٠) مليار دولار ([١٩]) ،ومن ثم فان

---

(١٥) علي جلال عوض ، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٤) ، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١) ، ص٣٣

([16])– Green , Jerrold . Frederic, and Charles wolf under standing Tran , RAND .Corporation , Sent Monica, Colif , April 9 ,2005 .

(١٧)– باسل حسين ، الانسحاب الأمريكي من العراق ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠ ، شبكة الانترنت .على الرابط http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=22094

(١٨) ستار الجابري ، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات سياسية ، بغداد ، العدد (١٦) ، (بغداد مركز الدراسات الدولية ،٢٠١١) ص ٨٠

(١٩)– إذاعة العراق الحر ، العلاقات العراقية الإيرانية ٢٠٠١،شبكة العلومات الدولية الانترنت على الرابط

إيران لن تتوانى عن بذل الجهود لتعزيز نفوذها في العراق بنفس القدر الذي يتراجع فيه النفوذ الأمريكي ، وستفعل ذلك إيران للأهمية الاستراتيجية الكبرى للعراق في موازين القوى الإقليمية والعالمية ، ولمنع العراق من البروز مجددا كقوة إقليمية موازية ومعادلة للدور الإيراني بعد الانسحاب الأمريكي .

أن وجود القوات الأمريكية في العراق قد دفع الحكومة الإيرانية لبذل كل ما في وسعها لإجهاض المشروع الأمريكي الذي عدته امريكا حجر الزاوية لمشروعها الكبير والقائم على تغير ديمقراطي في المنطقة ، وقد نجحت ايران في ذلك واستطاعت التأثير وبشكل ملموس في تشكيل الحكومة العراقية من خلال قدرتها على الضغط على تشكيل تحالف بين دولة القانون والتحالف الوطني وخاصة (الصدريين) فيما فشلت واشنطن في التأثير باتجاه إقامة تحالف بين الكتلة العراقية ودولة القانون ، وبناءاً على النجاح الإيراني في تشكيل الحكومة العراقية فقد دخل الصراع الإيراني – الأمريكي مرحلة حرجة ، واخذ الجانب الأمريكي الضغط على إيران من خلال قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار يشدد العقوبات الدولية على إيران على خلفية برنامجها النووي ،ولا يبدو أن إيران مستعدة لتقديم تنازلات لأمريكا في ألعراق ، لذلك تبدو الورقة العراقية هي الورقة الرابحة بيد إيران التي تسعى لتسجيل انتصار فيها على السياسة الأمريكية ردا على الخطوة الأمريكية في مجلس الأمن ، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تفاديه بعد أن بات تحقيق نصر على إيران في العراق شبه مستحيل ، لذلك فان (الحل الوسط) والذي يتمثل في الحوار بين الطرفين المتنازعين هو الوارد في الرؤى القريبة مع أننا ندرك أن هذا التكتيك مرحلي ومؤقت بسبب تضارب المصالح وتهديد مباشر للمصالح الأمنية الامريكية في مناطق حيوية للنفوذ الأمريكي .

الخاتمة :-

لقد تبين في البحث حقيقة مفادها إن السمة البارزة للعلاقات العراقية مع دول الجوار العربية وغير العربية لم تتسم في اغلبها بالاستقرار وقد ادت المتغيرات الدولية والإقليمية دورا مهما في عدم الاستقرار ، ويبدو إن هناك مسائل عالقة مع جميع هذه الدول لم تسوى بعد ولا يمكن لها أن تسوى في مثل هذه الظروف وان تم تسويتها فان العراق سيكون الخاسر الأكبر في عملية التسوية لان الاحتلال الأمريكي قد انتزع من العراق هيبته الدولية واستقلالية صنع قراره الخارجي . وفي مثل هذا الوقت ستكون الحلول بمثابة أملاءات وفرض لسياسة الأمر الواقع لأسباب كثيرة لعل أهمها الاثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي ، وبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع الذي يبدو إن خروجه من هذه المحنة سيكلفه الكثير من أطراف تغلب على سياستها صفة الانتقام بدل التسامح والوئام في مطالبها تجاه العراق .

لذلك فان الغالب على سياسة دول الجوار العراقي تقديم مصالحها على مصلحة العراق دون مراعاة الحد الأدنى لمصالح العراق ، فالأتراك يرغبون مقايضة الماء بالنفط ، وسوريا والأردن يطمحون بالحصول النفط العراقي بأسعار شبه مجانية وليست تفاضلية ، بينما تلعب السعودية على وتر الطائفية حينا والتلاعب في كميات وأسعار النفط حينا آخر ، فيما

تأخذ الكويت دورا اكبر كثيرا من حجمها لتتبنى سياسة محدودة الأفق تتمثل في سلب كرامة الإنسان العراقي باعتداءاتها المتكررة على مياه العراق الإقليمية وحقول النفط المشتركة والضغط على العراق في المحافل الدولية طلبا للتعويض وإيفاء للديون مستغلة ظرف العراق العصيب . أما إيران فتتدخل في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ومطامعها في خيرات الشعب العراقي متخذة من الساحة العراقية ساحة للتصارع مع أعدائها من العرب وغير العرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لإثبات وجودها كقوة فاعلة في المنطقة والعالم .

لذلك يتوجب ويتطلب من الحكومة العراقية (أية حكومة) أن تضع كل تلك التحديات في أثناء بناء إستراتيجيتها في التعامل مع المتغيرات والتحديات الإقليمية والدولية من خلال ما يلي :-

- توحيد الخطاب الرسمي العراقي لكل الكتل السياسية ووضع المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى بالاعتماد على الشعب العراقي ، وبما يخدم مصالحه أولا وأخيرا والتمسك بإخلاص بالمشروع الوطني لإنهاء التأثير الخارجي .
- إشاعة وتوسيع الشعور الوطني إن الدولة مشروع وطني يتعلق بخيارات الحكومة أو القوى السياسية الفاعلة في العراق للمرحلة الراهنة ويقود ذلك تفعيل الشعور بمشروع الدولة.
- السعي الحثيث لإقامة منظومة إقليمية للتعاون مع دول الجوار، وبما يخدم كافة الدول .